



## على أعتاب الانهيار: الاقتصاد التونسي في مواجهة فوضى السياسة

### رأي وخلاصة السياق

- تواجه تونس آفاقا اقتصادية غامضة إلى حد كبير. وبات واضحا أن مستويات الانتعاش الاقتصادي ستكون أقل قوة من أي توقعات سابقة نظراً لتصاعد وباء COVID-19 في منتصف عام 2021، ثم تزايد حالة عدم اليقين السياسي عقب إجراءات الرئيس قيس سعّيد في يوليو/تموز الماضي، والتي زادت من مخاطر عدم القدرة على تحمل الديون.
- أدى عدم الاستقرار السياسي المستمر وضعف حكومات ما بعد الثورة في تونس إلى منع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. وكانت المحصلة هي فشل النظام الديمقراطي الذي أقيم بعد الثورة في توفير فرص العمل واستعادة معدلات نمو ما قبل الثورة. وشهدت السنوات العشر الماضية توسعا في ديون الدولة، وتزايد العجز المالي. ومع تداعيات جائحة كورونا، أصبح الاقتصاد التونسي في وضع عالي المخاطر.
- محاولة الرئيس التونسي قيس سعّيد انتزاع السلطة من الحكومة والبرلمان أطلقت موجة من الاضطرابات السياسية، تراجعت في إثرها سندات الحكومة التونسية بشكل كبير، وتفاقت حالة عدم اليقين بشأن قدرة البلاد على تحمل الدين العام، كما عقدت هذه الإجراءات من المفاوضات بين صندوق النقد الدولي وتونس.
- سيؤدي عدم الاستقرار السياسي الناتج عن قرارات الرئيس التونسي إلى تشديد شروط التمويل الخارجي. ولذلك، من غير المرجح أن يكون هناك انتعاش في تدفقات رأس المال الوافدة حيث لا تزال الرغبة العالمية في المخاطرة ضعيفة. ومن المرجح أن يتقلص الاستثمار أكثر، وستعتمد الحكومة بشكل كبير على الاقتراض من حلفاء سياسيين.
- من الممكن أن تكفي هذه المساعي لتجنب البلاد الانهيار الاقتصادي، خاصة وأن الاحتياجات التمويلية العاجلة ليست هائلة. كما أنه لا توجد مؤشرات ترجح أن الحكومة التونسية ستكون معزولة دوليا. لكنّ الخروج من الأزمة يتطلب تسوية سياسية قوية ينتج عنها حكومة مدعومة من البرلمان وقادرة على تنفيذ سريع للإصلاحات الهيكلية. في غياب ذلك، سيكون من المشكوك فيه استمرار الدعم الخارجي، وسيكون على الرئيس مواجهة مخاطر الانهيار الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي.

## الحدث

ص 02

● أعرب البنك المركزي التونسي، يوم 6 أكتوبر تشرين أول الجاري، عن قلقه حيال "الشح الحاد في الموارد المالية الخارجية مقابل حاجيات مهمة لاستكمال تمويل ميزانية الدولة لسنة 2021". وأظهرت أحدث بيانات المركزي تراجع احتياطي النقد الأجنبي للبلاد بنسبة 9.5% في 9 أشهر، إلى 7.4 مليارات دولار، في سبتمبر / أيلول الماضي، بما يغطي واردات تونس لمدة 127 يوما. وقال إن تراجع الاحتياطي الأجنبي "يعكس تخوف المقرضين الدوليين في ظل تدهور التصنيف السيادي للبلاد، وغياب برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي، ما يستدعي تفعيل التعاون المالي الثنائي خلال الفترة المتبقية من السنة لتعبئة ما أمكن من الموارد الخارجية". وحذر المركزي من أن "تدهور المالية العمومية التي تعاني وضعية هشة، علاوة على تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للنفت، من شأنه المساس باستدامة الدين العمومي". ويتوقع "المركزي" أن يبلغ الدين العام لتونس بنهاية 2021 حوالي 39.18 مليار دولار منها 26.5 مليار دولار دينا خارجيا.

● لاحقا، يوم 19 أكتوبر تشرين أول، دفعت المخاطر العالية التي يواجهها الدين التونسي ومخاوف الدائنين من تظف البلاد عن سداد أقساط القروض أو إعادة الجدولة إلى تدهور غير مسبق للسندات الرسمية التونسية في السوق المالية العالمية، حيث تراجعت سندات 2023 التي يصدرها البنك المركزي التونسي ليجري تداولها عند 78 سنتا مسجلة انخفاضا قياسيا وعملية بيع غير مسبوق في السوق المالية. ويأتي الضغط على السندات التونسية بعد خفض وكالة التصنيف السيادي "موديز" لتصنيف تونس إلى مستوى "CAA1" مع أفق سلبية، تراجعها من "B3". كما أظهرت بيانات من "IHS Markit"، أن مبادلات مخاطر التظف عن سداد الائتمان لأجل 5 سنوات ارتفعت أكثر من مثلي مستوياتها في بداية العام إلى 840 نقطة أساس في أكتوبر تشرين أول.

## مسار الاقتصاد المتعثر خلال عقد الثورة

● أدى عدم الاستقرار السياسي المستمر وضعف حكومات ما بعد الثورة في تونس إلى منع تنفيذ الإصلاحات اللازمة لفتح اقتصاد لا يزال مغلقا بشكل غير فعال أمام الاستثمار والتجارة. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي 1.7% فقط بين عامي 2011 و2019، وبقي الاستثمار والصادرات أقل بكثير من مستويات ما قبل الثورة.

● ركود النمو واكبه ركود خلق فرص العمل في القطاع الخاص. قبل الثورة، كان القطاع الخاص يوفر 24% من إجمالي الناتج المحلي، لكن بعد 2011، تعرض القطاع الخاص لضغوط سياسية بعد ملاحقة رجال أعمال بقضايا فساد، وضغوط داخلية من خلال اعتصامات واضرابات العمال، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الاقتصاد التونسي. ومن ثم، تحمل القطاع العام كل هذه التكلفة، حيث تدخلت الدولة كمزود رئيسي للوظائف وضامن للاستهلاك الميسور للسلع والخدمات رغم استمرار ضعف أداء الشركات المملوكة للدولة. وأدى ذلك إلى فاتورة أجور كبيرة في القطاع العام. ومع هذا، كانت المحصلة هي فشل النظام الديمقراطي الذي أقيم بعد الثورة في توفير فرص العمل. وظلت معدلات البطالة في الارتفاع إلى أن بلغت 17.8% مطلع 2021، وترتفع إلى 40.8% بين الشباب في سن 15-24 سنة، وفقا للمعهد الوطني للإحصاء.



يتبع:

## مسار الاقتصاد المتعثر خلال عقد الثورة

ص 03

● نقاط الضعف تلك، تفاقمت تحت وطأة وباء كوفيد 19، مما تسبب في ارتفاع حاد في العجز المالي، وتوسع الدين العام من 67.9% إلى 79.3% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2019 و2020، مقارنة بـ 39% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وخسر الدينار خلال عقد الثورة نصف قيمته. ومع تسجيل الميزانية إجمالية عجز 9% من الناتج المحلي، ومدفوعات خدمة ديون سنوية من 7-9% من الإجمالي المحلي، أصبحت البلاد عالقة في دوامة من الديون. وتُظهر نشرة الدين العمومي الصادرة عن وزارة المالية، في يونيو/حزيران الماضي، أن الدين العام بلغ في ذلك الشهر نحو 35.6 مليار دولار. ويتوزع هذا الرقم بين 22.2 مليار دولار ديونا خارجية مستحقة على البلاد، ونحو 13.4 مليار دولار دينا داخليا.

● لتغطية العجز في ميزانية 2021، لجأت الحكومة لمزيد من الاقتراض، وسعت لتأمين قرض من صندوق النقد الدولي. وبحسب تقرير لوزارة الاقتصاد والمالية، فقد اقتترضت الحكومة التونسية خلال الشهور السبعة الأولى من 2021 مبلغ 8.78 مليارات دينار (3.15 مليارات دولار) بينها نحو 1.38 مليار دولار اقتراض خارجي.

● في يوليو/تموز، قبل إجراءات الرئيس قيس سعيد، خفضت وكالة فيتش تصنيف تونس السيادي إلى "B-". وهو إجراء عكس زيادة مخاطر السيولة المالية والخارجية. حيث عززت تونس اعتمادها على تسهيل الديون مع انخفاض احتياطات البنك المركزي بشكل مطرد من 8.2 مليار دولار في نهاية 2020 إلى 7.1 مليار دولار في أغسطس 2021. رفع هذا من مخاطر الاستقرار المالي النقدي، خاصة مع امتصاص البنك المركزي للسيولة من النظام المصرفي، والمستوى المرتفع للقروض المتعثرة والتي سجلت 13.6% في عام 2020.

● في النصف الأول من العام الجاري سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انتعاشا بطيئا بنسبة 5.9% على أساس سنوي. وهي نسبة إيجابية لكنها غير كافية بالنظر لأن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 11.9% في النصف الأول من عام 2020. أدى ارتفاع الطلب إلى زيادة الصادرات بنسبة 25% (و22% في الواردات)، والتي - إلى جانب زيادة بنسبة 24% في التحويلات - ساهمت في خفض عجز الحساب الجاري إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع 7.6% في النصف الأول 2020). زادت الإيرادات بنسبة 13.6% بسبب الضرائب غير المباشرة بشكل رئيسي - مما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية بنسبة 46.2%.

● لكن هذه المؤشرات الإيجابية سرعان ما تحولت إلى توقعات متشائمة نتيجة تصاعد الوباء في يونيو ويوليو. سجلت البلاد ما يقرب من 200 حالة وفاة يوميًا في الأسبوع الأخير من يوليو 2021، وهي واحدة من أعلى معدلات وفيات كوفيد 19 - للفرد في العالم. بدأت موجة الوباء في الانحسار في آب / أغسطس 2021 بعد قيود على التنقل وتسريع حملة التطعيم، التي استفادت من 6 ملايين جرعة تبرعت بها بلدان مختلفة لتونس. واعتبارًا من 25 أيلول / سبتمبر، تم تطعيم 29.2% من السكان بالكامل وتلقى 11.6% جرعة واحدة. لكن آثار الموجة على أنشطة العمل، وقطاع السياحة - الذي شكل حوالي 15% من إجمالي صادرات السلع والخدمات في عام 2020 - لا تضع الكثير من الشك حول انتكاسة مسار التعافي البطيء أصلا.



## قيس سعّيد يضيف المزيد من الفوضى

ص 04

● في 25 يوليو/تموز أطلقت محاولة الرئيس التونسي قيس سعّيد انتزاع السلطة من الحكومة والبرلمان موجة من الاضطرابات السياسية، حيث أقال الرئيس رئيس الوزراء، وعلّق عمل البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه. وفي اليوم التالي لهذه الخطوة، تراجعت سندات الحكومة التونسية بشكل كبير وظلت منخفضة منذ ذلك الحين، حيث تفاقمت حالة عدم اليقين بشأن قدرة البلاد على تحمل الدين العام. كما عقدت هذه الإجراءات المفاوضات بين صندوق النقد الدولي وتونس. دخلت حكومة "المشيشي" العام الحالي في مفاوضات طويلة مع صندوق النقد الدولي، للحصول على 4 مليارات دولار (10% من الناتج المحلي الإجمالي)، وعرضت خفض الأجور العامة والتخلص التدريجي من دعم الغذاء والوقود. إطاحة الرئيس بالحكومة والبرلمان جمدت عمليا هذا المسار، حيث غادر ممثل صندوق النقد الدولي في تونس، جيروم فاشير، البلاد منذ عدة أشهر، ولم يعد بعد، كما لم يتم عقد اجتماع تحضيرى من الجانب التونسي حتى الآن. وحتى مع تكليف حكومة جديدة، فإن الفوضى السياسية وغموض مستقبل البرلمان والحديث عن تعديلات دستورية، كل هذا يكرس مناخا من غير المرجح أن يحفز المفاوضات مع صندوق النقد.

● الاضطرابات السياسية التي أطلقها الرئيس، جنبا إلى جنب مع استمرار تأثير الجائحة، جعلت من المؤكد أن يظل التعافي الاقتصادي ضعيفا خلال الأشهر القادمة. وبات من المرجح أن تسجل البلاد مجددا ركودا اقتصاديا في إجمالي النصف الثاني من العام. وفي الوقت نفسه، سيؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تشديد شروط التمويل الخارجي. لذلك، من غير المرجح أن يكون هناك انتعاش في تدفقات رأس المال الوافدة كون الرغبة العالمية في المخاطرة لازالت ضعيفة. ومن المقدّر أيضا أن يتقلص الاستثمار الخارجي المباشر "DFI" أكثر، وستكون الشركات بطيئة في تكثيف خطط الاستثمار التي تم تأجيلها في عام 2020.

● وعلى الرغم من التقييم المتوسط للمخاطر السياسية قصيرة الأجل في تونس، الذي يظهره مؤشر "فيتش"، إلا أن تقييم الوكالة للمخاطر الاقتصادية عموما التي تواجه البلاد يضع الاقتصاد التونسي باعتباره الأكثر عرضة للمخاطر بين دول شمال أفريقيا كافة بما فيها ليبيا، وهي حالة ناتجة عن تراكم سياسات حكومات الثورة، وتداعيات الجائحة، ثم أخيرا الاضطرابات السياسية التي أعقبت إجراءات 25 يوليو/تموز. وليس بعيدا عن هذا التقييم، تشير "أكسفورد إيكونوميكس" إلى أن درجة المخاطر العامة في تونس سجلت 5.9، وهو أعلى من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ 5.3.

يتبع:

## قيس سعّيد يضيف المزيد من الفوضى

ص 05

مؤشر مخاطر منطقة شمال أفريقيا						
مخاطر الدولة	مخاطر العمليات	مخاطر طويلة المدى		مخاطر قصيرة المدى		
		اقتصادية	سياسية	اقتصادية	سياسية	
56.9	55.8	48.2	69.9	48.3	63.1	المغرب
48.0	47.6	37.7	68.4	37.9	49.0	تونس
46.3	39.7	47.0	56.7	49.4	45.4	الجزائر
55.0	49.8	60.7	58.7	50.8	60.4	مصر
33.9	31.0	41.5	20.2	45.8	33.8	ليبيا
48.0	44.8	47.0	54.8	46.5	50.3	متوسط شمال أفريقيا
54.7	49.7	52.4	61.8	53.1	61.9	المتوسط العالمي

المصدر: فيتش سوليوشنز. (100 = أقل مخاطر، 0.0 = أعلى مخاطر)

## آفاق غامضة ومخاطر عالية

● سيتطلب الخروج من حالة الأزمة وتتبع التعافي السريع تسوية سياسية قوية ينتج عنها حكومة مدعومة من البرلمان وقادرة على تنفيذ سريع للإصلاحات الهيكلية. تشمل هذه الإصلاحات، على الأقل من وجهة نظر أجندة صندوق النقد والمؤسسات الدولية، إلغاء أنواع مختلفة من التصاريح والتراخيص التي تقيد بشكل غير ضروري الدخول عبر معظم القطاعات، مثل التصريح المسبق، والرسم المجردة، والقيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية. كما تشمل الإصلاحات الرئيسية خفض نظام الدعم واستهدافه بشكل أفضل، وتحسين كفاءة قطاع المشاريع المملوكة للدولة والحد من نمو فاتورة الأجور العامة الكبيرة مع تحسين فعاليتها. هذا من شأنه أن يسهل وصول تونس إلى مزيد من التمويل الدولي متعدد الأطراف والثنائي، بما في ذلك برنامج صندوق النقد الدولي، وأسواق رأس المال الدولية.



يتبع:

## آفاق غامضة ومخاطر عالية

● لكنّ مثل هذه الأجندة التي تتضمن إجراءات تكشف غير شعبية، تتطلب استقرار سياسيا وحكومة تستند لشرعية كافية، أو حتى قدرة واسعة للحكومة على فرض هذه الإجراءات استنادا لقدراتها القمعية. كلا الأمرين لا يبدو متوفرا بالقدر الكافي في الحالة التونسية. وهو ما قد يعني أن حكومة "نجلاء بouden" التي عينها "قيس سعيد" لن تكون قادرة على المضي في هذا الإجراءات بالوتيرة المقنعة للمؤسسات المانحة الدولية. ومن ثم ستعتمد الحكومة أولا على العلاقات الثنائية التي من الممكن أن توفر الدعم المالي المباشر استنادا إلى حسابات سياسية تتعلق بالرغبة في دعم مسار "قيس سعيد". وهو الأمر الذي عززته زيارة رئيسة الحكومة للسعودية كأول وجهة خارجية لها، في ظل تقارير عن مفاوضات جارية للتداين المباشر من السعودية والإمارات، وربما الكويت، لتوفير احتياجات تمويلية عاجلة بنحو 3.2 مليارات دولار.

● في المدى القصير، من الممكن أن تكون هذه المساعي كافية لتجنب البلاد الانهيار الاقتصادي، خاصة وأن الاحتياجات التمويلية العاجلة ليست هائلة. كما أنه لا توجد مؤشرات ترجح أن الحكومة التونسية ستكون معزولة دوليا حتى في ظل قناعة الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا بأن تعيين حكومة "بودن" لم يؤسس لمسار ديمقراطي ولم يغير من حقيقة أن الرئيس التونسي يحكم بصورة منفردة تماما.

● في المدى الأطول، لا بديل عن إعادة بناء الاستقرار السياسي في البلاد. تشير توجهات الرئيس سعيد إلى نيته إجراء تعديلات دستورية بعيدا عن التوافق مع البرلمان والقوى السياسية الرئيسية، وهو ما يعني استمرار التآزم السياسي، ومن ثم، بقاء المخاطر الاقتصادية. وليس من المؤكد أن الأطراف الإقليمية الداعمة للرئيس لديها الحماسة الكافية لتمويل مفتوح لسياساته على غرار ما تلقاه النظام المصري في سنواته الأولى. من جهة أخرى، فإن الدعم الشعبي - بغض النظر عن حجمه - الذي يقترض مراقبون أن إجراءات 25 يوليو/تموز تحظى به، يعتبر سلاحا ذا حدين، حيث نتج هذا الدعم من حالة السخط على الأوضاع الاقتصادية والفسل في مواجهة موجة كورونا؛ لذا فإن هذه القاعدة الشعبية تنتظر تحسنا في أوضاعها الاقتصادية وليس مزيدا من التآزم السياسي، وبالطبع لا تنتظر إجراءات تكشف حازمة كالتالي يطالب بها صندوق النقد الدولي.

## المصادر

- Africa Intelligence. (2021. August 21). Tunisia goes quiet as IMF aims to resume talks.
- Fitch Ratings. (20 21. July 8). Fitch downgrades Tunisia to 'B-'; Outlook negative. [https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch\\_downgrades\\_tunisia\\_to\\_b\\_outlook\\_negative\\_08\\_07\\_2021](https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch_downgrades_tunisia_to_b_outlook_negative_08_07_2021)
- Fitch Solutions. (2021. November). Africa Monitor: North Africa. Vol. 26. Issue 11.
- Oxford Economics. (2021. September 7). Country Economic Forecast: Tunisia.
- The Economist. (2021. October 2). Kais Saied plans to transform Tunisia. It may go bust first. <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2021/10/02/kais-saied-plans-to-transform-tunisia-it-may-go-bust-first>
- The World Bank. (2021. October). The Macro Poverty Outlook (MPO) for Middle East and North Africa (Countries: Tunisia). [https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72\\_0500042021/related/mpo\\_tun.pdf](https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72_0500042021/related/mpo_tun.pdf)

